الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تطبيقية في شركات الصناعية السعودية

حنان شهيل الشهيل
باحثة ماجستير

د. نهلة محمد السيد إبراهيم
أستاذ مساعد

قسم المحاسبة
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل

الملخص

استهدفت الدراسة اختبار وتحليل الفروض المتعلقة بمدى وجود إختلافات ذات إحصائية بين الشركات في إفصاحها عن المعلومات القطاعية، بالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير خصائص الشركة (حجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية، وجودة المراجعة، ودرجة السيولة، وعمر الشركة) على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة السعودية، تم استخدام منهج وصفي تحليلي على عينة حكمية من مجتمع الدراسة عددها (45) شركة صناعية في قطاعات مختلفة خلال عام (2019/2018).

وتوصلت الدراسة إلى وجود تلك الاختلافات الإحصائية وتأثيرها على الإفصاح في شركات الدراسة، كما كانت أكثر الشركات إفصاحًا هي شركة معادن، أيضا توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، بالإضافة الى وجود تأثير معنوي للرافعة المالية والربحية ودرجة السيولة، كذلك عدم وجود تأثير معنوي لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية للشركة.

الكلمات المفتاحية: *حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، جودة المراجعة، درجة السيولة، عمر الشركة.*

المقدمة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم تطورًا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم، ونتيجة تزايد العولمة الاقتصادية في نشاط الشركات اليوم في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في العمليات المالية وحجمها في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حاليا والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، أصبح لزاما انتباهها أكثر وحرصًا متزايدًا لضبط نشاطها بحيث تفرض عليهم معايير وضوابط أكثر دقة لمحاسبتهم على نتائج حسن إدارتهم لهذه المؤسسات (لطفى، 2008).

إن المحاسبة من مهامها الرئيسة إيصال المعلومات لمستخدميها ليتم اتخاذ القرارات اللازمة ولتحقيق ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة معايير من خلالها يتم تحديد القواعد والسياسات المحاسبية في إفصاح الشركات عن المعلومات المناسبة في التقارير والقوائم المالية (زويلف، 2014)، تم اقتران مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة والزام الشركات بنشر القوائم المالية بصفة دورية ليتم من خلال إدارة الشركات تقديم تقرير نتائج أعمال الشركة والمركز المالي للمستثمرين من المساهمين والمفوضين وذلك بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تمت خلال الفترة حتى يتم اتخاذ القرارات (المطيري، 2012).

وبصفة عامة تتفق بعض الدراسات (Mateescu, 2016) (Mardini, 2017) (Kajuter & Nienhaus, 2017) على أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية له مردود ايجابي على أصحاب المصالح وخاصة المساهمين، وأنه يؤثر على قيمة الشركة.

* تم استلام البحث في فبراير 2022، وقبل للنشر في مايو 2022، وتم نشره في يونيو 2024.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.121456.1206

ويري (Aleksanyan & Danbolt, 2015) أن وجود المعلومات القطاعية في القوائم والتقارير المالية المنشورة تساعد تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن الحجم النسبي وأرباح ومساهمات واتجاهات النمو في مختلف الانشطة المتنوعة للشركة لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل، فضلا عن تزويدهم بتأثير التغيرات في المكونات الجوهرية في أنشطة الشركة على نشاط الشركة ككل، والذي يؤثر في النهاية إيجابا علي قيمة.

الإطار النظري

الإفصاح المحاسبى

يعتبر الإفصاح المحاسبي ذا أهمية بالغة في نظرية المحاسبة والممارسات المحاسبية وقد لقي اهتمامًا كبيرًا من طرف الباحثين المهتمين بالسوق المالي، وكذلك المهنيين نظرًا لكون هذا الأخير يتأثر بطبيعة الإفصاح، حيث إن الإفصاح الفعال يهدف لتوفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ قرارات مالية واقتصادية عالية الجودة، ويمكننا كذلك من التنبؤ والتخطيط السليم (السيد، 2017).

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يمكن القول بأن عملية الإفصاح تؤدي إلى نشر وعرض المعلومات بشكل يجعل من تلك المعلومات المحاسبية أو المالية أو أية معلومات ضمن التقارير المالية ملائمة لاتخاذ قرار وشفافة بدرجة كافية، فإن هذا يقود مُعدي البيانات وإدارات الشركات إلى توخي المصداقية كون الإفصاح الصادق سيجعل من المعلومات أرقامًا تعكس الواقع الفعلي بدرجة جيدة (زيود والرضا، 2016).

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين.

3- أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح بالدرجة الأولى إلى عرض التقارير المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركات، كما أن هدف الإفصاح في التقارير المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية، وتحول تركيز أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح جميع الفئات الأخرى، مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين (سالم، 2018).

الإفصاح عن المعلومات القطاعية

بدأ ظهور مفهوم الإفصاح من القرن التاسع عشر من خلال قانون الشركات البريطاني الذي يبين أهمية الإبلاغ عن أرباح الشركة على سلوك المستثمرين ثم تم ظهور هيئة الأوراق الأمريكية التي زادت الاهتمام في الإفصاح عن البيانات المالية (الهنداوي، 2017)، ان الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليوضح المعلومات الضرورية عن الشركات الاعمال للأطراف المستفيدة من هذه المعلومات سواء الاستفادة حاليا او مستقبلامن تلك الشركات (عيسى والزغول، 2017).

فالإفصاح عبارة عن افصاح اجباري او اختياري فبعد ما يقوم المحاسب بتجميع البيانات ثم معالجتها وتلخيصها لتمثل الوضع والنشاط المالي يتم الإفصاح عن المحتوى والكمية وفقاءللقوانيين والتعليمات المحاسبية التي يتم وضعها من قبل السلطات المسؤولة عنها، فيعتبر هذا هو الإفصاح الاجباري، وما يفوق ذلك فهو الاختياري (عودة، 2017).

1- أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية

دوليًا قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1981 بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 IAS14 والمرتبط بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، وتضمن هذا المعيار ضمن متطلباته أن يتم الإفصاح عن أربعة بنود رئيسة لكل من القطاعات الصناعية والقطاعات الجغرافية، ووجود إرشاد عام لتحديد القطاعات الصناعية والقطاعات الجغرافية، كما سمح هذا المعيار باختلافات في تعريف نتيجة القطاع بين الشركات، إلا أن هذا المعيار وقد وجهت له الكثير من الانتقادات والتي منها قيام الشركة بدمج القطاعات لإخفاء أداء عمل خطوط معينة أو إخفاء القطاعات الصناعية باعتبار أنها ليس كذلك وتم الاستناد في ذلك إلي التعاريف الواسعة التي تضمنها المعيار (Farias et al., 2015).

وقد تبني هذا المعيار مدخلا جديدا العوائد والمخاطر لتحديد القطاعات التي يتم التقرير عن بياناتها في التقارير المالية حيث تطلب المعيار أن يتم تقديم التقارير حول قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية علي أن يتم تحديد إحدى هذه القطاعات كقطاعات أولية بينما تكون الأخرى قطاعات ثانوية ويكون العوائد والمخاطر التي تتعرض لها عمليات الشركة هي القاعدة لتحديد أي القطاعات تكون قطاعات أولية وأيهما قطاعات ثانوية (Lucchese, 2016).

وترجع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام إلا أن في الفترة الأخيرة تم الاهتمام أكثر في المعلومات القطاعية فقال Radebaugh & Gray أن هذه المعلومات تؤثر على أسعار الأسهم في السوق وتساعد اتخاذ القرار وتقييم أداء الشركة بشكل افضل (المصري وسويدان، 2007).

2- المنافع والعيوب المتوقعة لتطبيق الإفصاح عن المعلومات القطاعية

- تقييم الأداء السابق للشركة ككل، ولقطاعاتها الرئيسة.
- وضع التصورات المستقبلية بشأنها.
- نشر المعلومات المجملة عن الشركات المتنوعة النشاط.

كما أن وجود المعلومات القطاعية في التقارير المالية المنشورة تساعد تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن الحجم النسبي وأرباح ومساهمات واتجاهات النمو في مختلف الانشطة المتنوعة للشركة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل، فضلاً عن تزويدهم بتأثير التغيرات في المكونات الجوهرية في أنشطة الشركة على نشاط الشركة ككل، والذي يؤثر في النهاية إيجابًا على قيمة الشركة.

ويساعد التقرير المالي مستخدميه على معرفة الوضع المالي للشركة، وتحديد درجة المخاطر التي قد تتعرض لها، والسياسات التي تتبعها في مواجهة تلك المخاطر من خلال توفير معلومات عن القطاعات التشغيلية ومنتجات وخدمات الشركة (علي، 2016).

3- أهداف الإفصاح القطاعى عن المعلومات القطاعية

- مساعدة مستخدمي التقارير المالية على دراسة القوائم المالية وفهمها وتحليلها.
- زيادة دقة التنبؤات بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين.
- مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية.
- توفير خاصية القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية بين القطاعات الخاصة بالشركات ذات الانشطة المتماثلة (عبد الرحيم، 2019).

التقارير المالية

1- تعريف التقارير المالية

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (6/4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (العناتى، 2011).

2- **الخصائص النوعية للتقارير المالية**

يشير (بدوى، 2009) أنه تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة تقارير تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الحاصلة على مستوى هذا الأخير للمنشأة وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي: القابلية للفهم، الملاءمة، المصداقية (Arya, 2013).

3- **مستخدمو التقارير المالية**

- المستثمرون: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو البيع.
- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.
- الموردون والدائنون التجاريون الأخرون: يهتم الموردون والدائنون الأخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- العملاء: تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصًا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم.
- العاملون: هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع التعويضات المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.
- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة.
- الجمهور: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة (مطر، 2017).

4- **أهداف التقارير المالية**

- أولاً: تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالمواد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع.
- ثانيا: تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع.
- ثالثا: تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.
- رابعا: الإفصاح عن أية معلومات ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية (Perek, 2012).

حيث تختلف القوائم والتقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين من المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Charumathi, 2014).

5- **معايير التقرير المالية**

- مدى اتفاق التقارير المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- مدى ثبات التطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- مدى كفاية الافصاح الكافي.
- إبداء الرأي الاجمالي في التقارير المالية (Ibrahim, 2013).

6- **مفهوم التقارير القطاعية**

نظرًا لتعدد الشركات واختلاف عوائدها ومعدل نموها من فترة الى أخرى أصبحت البيانات المالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها، فلابد من الحصول على معلومات مالية اكثر تفصيلاً، فظهرت التقارير القطاعية (المصري وسويدان، 2007) (أوريل، 2001).

إن التقارير القطاعية تعبر عن المخاطر والعوائد للشركة من خلال اظهار الأداء والمركز المالي وفقاً لكل قطاع فتم تقسيمها الى قطاعات اعمال او قطاعات جغرافية، فقطاع الاعمال هو عبارة عن جزء من الشركة يقدم منتجات وخدمات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف من قطاع لآخر.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (جهان، 2019)، وهدفت إلى بيان أثر الربحية والرفع المالي للبنوك التجارية في الأردن على هيكل رأس المال في البنوك التجارية، وقد توصل الباحث إلى أنة يوجد علاقة إيجابية لربحية (العائد على السهم) والرفع المالي على هيكل رأس المال.

دراسة (عبد الرحيم، 2019)، وهدفت إلى دراسة أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (41) والمتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي IFRS 8 على قيمة الشركة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (41) على قيمة الشركة.

دراسة (الربيعي وباصي وعبود، 2018)، وهدفت إلى بيان أثر العوامل ذات العلاقة بمؤشرات أداء الشركة بحجم الشركة والربحية والرافعة المالية في مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية في الشركات الصناعية، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أبرزها أن مستوى الإفصاح العام عن المعلومات البيئية في القوائم المالية كان متوسطًا.

دراسة (فريانى ولخشين، 2018)، وهدفت إلى معرفة تأثير خصائص الشركة (طبيعة النشاط، والعمر، والحجم، والقيمة الدفترية، والربحية، ومستوى المديونية) على مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية في الشركات الفرنسية، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها أنه يوجد تأثير إيجابي في العمر والحجم والربحية في الإفصاح عن الموارد البشرية.

دراسة (كرجي، 2017)، وهدفت إلى التعرف على مدى تأثير الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية على قرارات الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية على قرارات الاستثمار.

دراسة (ناصر، 2017)، وهدفت إلى قياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية من خلال استخدام بعض النماذج الحسابية، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أن هنالك إمكانية لدى الوحدات الاقتصادية للقيام بعملية القياس المحاسبى لرأس المال الفكري من خلال نماذج القياس المذكورة.

دراسة (العاني، 2015)، وهدفت إلى معرفة أثر تقنيات المحاسبة الإدارية الحديثة في تحسين جودة التقارير المالية للشركات الأردنية لصناعة الادوية البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنية المقارنة المرجعية في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الأردنية لصناعة الأدوية البشرية.

دراسة (مليجي، 2014)، وهدفت إلى اختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة. وتوصلت الدراسة بالتطبيق علي عينة من الشركات السعودية إلي وجود تأثير إيجابي لمعايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة، كما توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية تؤثر علي قرارات المستثمرين من خلال تأثيرها الإيجابي علي الاداء المالي للشركة.

دراسة (بنو خالد، 2006) ، وهدفت إلى توضيح مدى تأثير حجم الشركة ونوع النشاط الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج، أبرزها أن نسبة الإفصاح هي 45% وان البنود المتعلقة بموثوقية التقرير المالي نالت اكثر درجات أهمية وان البنود ذات دلالة قصيرة الأجل على درجات أهمية من الأمد البعيد وأن البنوك أكثر القطاعات إفصاحا والتأمين أقل القطاعات إفصاحًا إما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح، وأنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح في كل من البنوك والتأمين وشركات الصناعية.

الدراسات الأجنبية

وفى دراسة (Andre et al., 2016)، وهدفت إلى فحص خيارات الإدارة فيما يتعلق بكلا من كمية وجودة التقارير القطاعية ومنفعة تللك الخاصيتين للمحللين الماليين، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين لديها مخاوف تتمثل في أن زيادة

الكمية المفصح عنها من المعلومات القطاعية قد تزيد من تكاليف معالجة المعلومات وتضعف قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بدقة الارباح.

وفي دراسة (Davide, 2016)، وهدفت إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة الإيطالية وقياس أثر بعض المحددات (الرافعة المالية، وحجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، وتركيز الأداء والملكية). وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أبرزها وجود نسبة عالية من الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية ووجود أثر لكل من حجم الشركة وحجم مكتب التدقيق على مستوى الإفصاح وأن الشركات المالية تفصح درجة أقل من الصناعية.

وفى دراسة (He et al., 2016)، وهدفت إلى تقييم تأثير تبني الشركات لمعيار المحاسبة الاسترالى رقم 8 الخاص بقواعد الإفصاح القطاعي علي تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم وجود تحسن معنوي في تنبؤات المحللين بالأرباح بعد تبني معيار التقارير القطاعية الاسترالية.

وفى دراسة (Alanez et al., 2015)، وهدفت إلى تقييم وفحص متطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية للشركات الكويتية المقيدة بالبورصة وتأثير هذه المتطلبات والمحددات على درجة الإفصاح للقطاعات التشغيلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن متوسط مستوي الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يبلغ نسبتة 54% كما أظهرت النتائج المستوى المرتفع للشركات الكويتية المقيدة في الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار IFRS 8.

وفى دراسة (Bugeja et al., 2015)، وهدفت إلى تحديد ما إذا كان تبني كلا من IAS 14R وIFRS 8 ينتج عنه زيادة عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها خارجيًا، وخلصت الدراسة إلي أهمية الإفصاح عن التقارير القطاعية للمساعدة في التنبؤ بربحية الشركة المستقبلية وأنه لتحسين منفعة الإفصاح القطاعي فإن واضعي المعايير المحاسبية لديهم إلزام بمدخل الإدارة والذي علي أساسه يتم التقارير عن القطاعات خارجيا وفق هيكل التقارير الداخلية للشركة.

وفي دراسة (Peni & Hairu1, 2014)، وهدفت إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المطبقة وغير المطبقة للشريعة الإسلامية في إندونيسيا. وقد توصل الباحث الى عدد من النتائج، أبرزها أنه يوجد أهمية إحصائية في كمية ونوعية قيمة الافصاح الاختياري للشركات المطبقة وغير المطبقة للشريعة الإسلامية وهناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة ونوع الصناعة مع الإفصاح الاختياري.

وفى دراسة (Mardini et al., 2013)، وهدفت إلى فحص العوامل التي تؤثر علي الإفصاح القطاعي سواء اختياري أو إجباري والمقدم من خلال الشركات الاردنية المقيدة في البورصة. وتوصلت الدراسة إلي أن حجم الشركة لها دلالة معنوية واحصائية مع درجة الإفصاح القطاعي الإجباري المقدم من خلال شركات العينة، بينما الإفصاح القطاعي الاختياري واجمالي الإفصاح القطاعي لديها دلالة إحصائية ومعنوية مع حجم الشركة وربحية الشركة ونوع شركة المراجعة.

وفي دراسة (Mohamed, 2013)، وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية وخصائص الشركة الأكثر نشاطًا (حجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، والربحية، وعمر الشركة). وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أن متوسط الإفصاح بلغ 31.92% وأن هناك علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة والربحية مع مستوى الإفصاح الاختياري وعدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وعمر الشركة مع مستوى الإفصاح الاختياري.

وفي دراسة (Nichols et al., 2013)، وهدفت إلى تقييم اختبار تأثير تبني مدخل الإدارة للتقارير القطاعية، وتوصلت الدراسة إلي نتيجة مؤداها إلي أنه بالرغم من وجود منافع من تطبيق معيار IFRS 8 وهو تحسين عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وانخفاض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، إلا أن الاعتماد على مدخل الإدارة يؤدي إلى انخفاض القابلية للمقارنة الناتج عن اختلاف أنظمة التقارير الداخلية للإدارة باختلاف الشركات.

التعليق على الدراسات

تختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة كونها استخدمت قياس مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية استنادا في الأساس الى المعيار الدولي رقم (8) «القطاعات التشغيلية» وأثر بعض خصائص الشركة المتمثلة في (حجم

الشركة، والرافعة المالية، والربحية، وجودة المراجعة، ودرجة السيولة، وعمر الشركة) على التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية وهي مكملة لمسيرة الدراسات وتلافي أوجه القصور في مجال مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة علية وتم استخدام شركات الصناعية في السوق السعودي.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في القصور في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية، فإذا كان الإفصاح ضعيف في التقارير المالية، فسوف يُحد من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة حيث قال الدكتور أحمد المغامس، أمين عام هيئة المحاسبيين في المملكة العربية السعودية لابد من التزام الشركات بمعيار الإفصاح لملائمة المعلومات المالية ويتم الاعتماد عليها، ومن أهداف هذا المعيار أنه يحدد المعلومات القطاعية التي لابد من الإفصاح عنها، حيث تساعد في تقييم أداء الشركة بشكل جيد وتقييم التدفقات النقدية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في القاء الضوء على العلاقة بين مستوى الإفصاح وبعض خصائص الشركة من خلال تطبيقها في البيئة السعودية في الاعتماد على مؤشر لقياس الإفصاح وهو معيار الدولي رقم (8) «القطاعات التشغيلية»، حيث لازالت الدراسات محدودة أو قديمة في البيئة المذكورة، ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السعودية، حيث هذه المعلومات تساعد لمعرفة أداء الشركات وتوضح أيضا المخاطر والعوائد لهذه الشركات لمستخدمي التقارير المالية.

أهداف الدراسة

1- اختبار وتحليل الفروض المتعلقة بمدى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الشركات في افصاحها عن المعلومات القطاعية.

2- التعرف على مدى تأثير بعض خصائص الشركات (حجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية، وجودة المراجعة، ودرجة السيولة، وعمر الشركة) على مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة السعودية.

حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: تنحصر هذه الدراسة على عينة حكمية وعددها (45) شركة من الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة في المملكة العربية السعودية.

2- الحدود الزمانية: تعتمد هذه الدراسة على بيانات الفترة الزمنية من 2018- 2019.

فروض الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية التشغيلية بين الشركات محل الدراسة

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية، ويتفرع من هذه الفرضية عدده فرضيات وهي:

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

4- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

5- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة السيولة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

6- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة التطبيقية

يتناول الخطوات المنهجية المتبعة لإجراء تلك الدراسة التطبيقية، حيث توضح لنا، مجتمع الدراسة والعينة المستخدمة، مصادر الحصول على البيانات، وفرضيات الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وطرق القياس، والأساليب الاحصائية المستخدمة. ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1- مجتمع وعينة الدراسة وطريقة اختيار مفرداتها

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة السعودية وعددها 77 شركة في قطاعات مختلفة، حيث تضمن ذلك المجتمع قطاع: (المواد الاساسية، والطاقة، والسلع طويلة الأجل، والسلع الرأسمالية، وانتاج الاغذية)، وقد تم اختيار عينة حكمية من مجتمع الدراسة، وهي الشركات التي تتوافر بها الشروط التالية:

- توافر البيانات والتقارير المالية الخاصة بالشركة خلال فترة الدراسة.
- أن تتكون الشركة من عدة قطاعات تشغيلية وليس قطاع واحد، بحيث تقوم بالإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية.
- أن تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية.

وتمثلت عينة الدراسة في ضوء تلك الشروط في عدد 45 شركة صناعية في قطاعات مختلفة، واعتمد الباحث على بيانات عام 2018، 2019 للشركات محل الدراسة، وليس لهذه الفترة دلالة سوى أنها تعكس أحدث فترة لدراسة وتحليل متغيرات الدراسة في ضوء توافر البيانات، مما يساهم في إثراء قيمة أكبر للنتائج التي يتم التوصل اليها في ضوء أحدث تطورات للبيئة المعاصرة.

وقد تم تجميعا بيانات الدراسة التطبيقية من المصادر التالية:

- التقارير المالية للشركات بما فيها تقرير مجلس الادارة، وأي تقارير أخرى ذات صلة.
- المواقع الإلكترونية لشركات الدراسة.
- موقع هيئة سوق الأوراق المالية السعودي تداول.

2- متغيرات الدراسة

يوضح شكل (1) نموذج للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

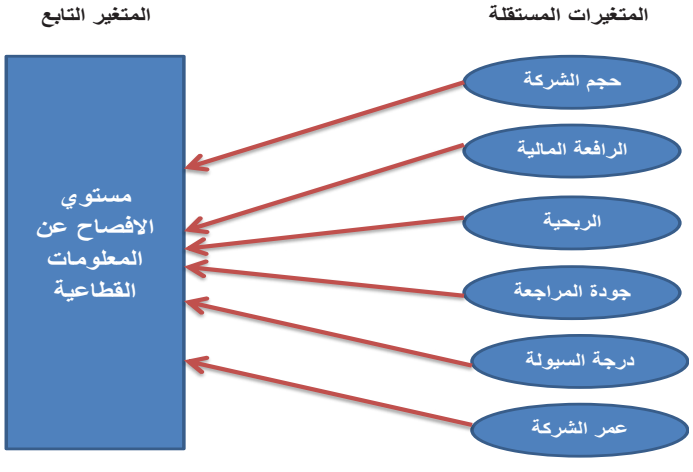

المصدر: إعداد الباحث

شكل (1) نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

3- **طرق القياس**

أ- **المتغير التابع: مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية**

تم تكوين مؤشر الافصاح عن المعلومات القطاعية استنادًا في الاساس الى المعيار الدولي رقم 8 «القطاعات التشغيلية» باعتباره المصدر الأصلي لمعلومات الافصاح القطاعي، بالإضافة الى بعض الدراسات السابقة، وتتمثل أهم المعلومات القطاعية التي يجب ان تفصح عنها الشركات، ويتم قياس مستوي الافصاح عن المعلومات القطاعية اعتماد على منهج تحليل المحتوى للتقارير المالية، بالاعتماد على تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتتمثل أهم الخطوات الرئيسة لهذه الآلية في القياس الكمي لمستوى الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية في الآتي:

- إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف عليها لبنود الإفصاح عن القطاعات التشغيلية، ويتم تطبيقها على كل الشركات للتعرف على إذا ما كانت الشركات تفصح عن هذه المعلومات أم لا.
- يتم مقابلة العناصر الموجودة بالقائمة التي تم تكوينها بالتقارير المالية المنشورة لكل شركة، على أن يسجل للشركة (1) للعنصر الموجود و(0) للعنصر الغير موجود.
- إيجاد درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية عن طريق قسمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على إجمالي عدد بنود قائمة الإفصاح التي تم تكوينها.
- إيجاد مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بقسمة درجة الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية التي تم الحصول عليها على الدرجة القصوى للإفصاح عن المعلومات القطاعية وهي (مجموع بنود المؤشر المقترح) ثم ضرب حاصل القسمة في 100.

ب- **المتغيرات المستقلة:**

- حجم الشركة: لوغاريتم إجمالي الأصول
- الرافعة المالية: إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول
- الربحية: العائد على الأصول (صافي الربح / إجمالي الأصول)
- جودة المراجعة: تأخذ 1 لو تراجع من Big 4، صفر خلاف ذلك
- درجة السيولة: نسبة التداول (إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الخصوم المتداولة)
- عمر الشركة: فترة وجود الشركة منذ تأسيسها.

4- **الأساليب الاحصائية المستخدمة**

تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فروضها، تم الاعتماد على الأساليب الآتية:

أ- **الإحصاء الوصفي**

حيث تم الاعتماد على أساليب عرض البيانات، ومقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت.

ب- **الإحصاء الاستدلالي**

حيث تم الاعتماد على اختبار التوزيع الطبيعي، وتحليل التباين، وتحليل الانحدار البسيط، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي.

الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

تتولى الخصائص الإحصائية الوصفية عرض المعلومات الإحصائية الأساسية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على العديد من المؤشرات، ومنها المتوسط الحسابي والمدى والانحراف المعياري، ويوضح الجدول (3/1) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

ومن خلال الجدول (1) يتضح الآتي:

جدول (1)

الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

	N	Mean	Minimum	Maximum	Range	Std. Deviation
(حجم الشركة)	90	9.40	6.13	11.88	5.75	.949
(الرافعة المالية)	90	.46	.01	.93	.91	.245
(العائد على الاصول)	90	.02	-.42-	.31	1.24	.125
(جودة المراجعة)	90	.49	0	1	1	.503
(نسبة التداول)	90	2.06	.24	8.90	8.65	1.607
(عمر الشركة)	90	30.70	8	57	49	12.842
(الافصاح عن المعلومات القطاعية)	90	.40	.15	.81	.66	.181
(عدد المشاهدات)	90					

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

- تراوح مستوى الافصاح عن القطاعات التشغيلية للشركات محل الدراسة بين (15%-81%)، ويعكس ذلك تفاوت واختلاف كبير بين الشركات محل الدراسة للإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية في ضوء المؤشر المستخدم، وتركزت قيمة متوسط الافصاح عن القطاعات التشغيلية حول متوسط40% وهو مؤشر جيد إلى حد في المتوسط للإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية بين الشركات ولكنه يحتاج الى مزيد من التحسن، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير 18.، والمدى 66. وهو ما يعني وجود درجة تشتت متوسطة للبيانات حول متوسطها الحسابي مما تفاوت إلى حد ما بين الشركات في مستوى الافصاح عن معلوماتها القطاعية مقارنة بالمتوسط الحسابي للإفصاح عن القطاعات التشغيلية.
- تراوح حجم الشركة مُعبرًا عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول بين (6.13-11.88)، حيث تركزت قيمة هذا المتغير حول متوسط 9.4 (لوغاريتم إجمالي الاصول) وهو متوسط يقترب الى حد ما من أكبر قيمة لحجم الشركة وهي 12، وبلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير 94.، والمدي 6 وهو ما يعني وجود درجة تشتت كبيرة للبيانات حول متوسطها الحسابي مما يعكس تفاوت في احجام الشركات محل الدراسة.
- تراوحت قيمة الرافعة المالية للشركات محل الدراسة بين (01.، 93.)، ويعكس ذلك تفاوت في اعتماد الشركات على الالتزامات مقابل إجمالي أصولها، وتركزت قيمة هذا المتغير حول متوسط 46.، ويعني ذلك اعتماد الشركات إلى حد ما في تمويل أصولها من خلال الالتزامات بنسبة 46% في المتوسط، ويبلغ المدى لهذا المتغير 46.، والانحراف المعياري لهذا المتغير 24.، ويشير ذلك إلى أن البيانات لهذا المتغير تنحرف عن المتوسط الحاسبي لها بمعدل 24. ويعني ذلك وجود درجة تشتت إلى حد ما صغيرة حول المتوسط الحاسبي للرافعة المالية.
- تراوحت قيمة معدل العائد على الأصول كمؤشر لربحية الشركات محل الدراسة بين (-42.، 31.)، ويعكس ذلك تفاوت الى حد ما في معدل العائد على الأصول للشركات الشركات، وتركزت قيمة هذا المتغير حول متوسط 02. ويشير ذلك إلى انخفاض معدل أرباح تلك الشركات في المتوسط اعتماد على معدل العائد على الاصول، ويبلغ المدى لهذا المتغير1.24، والانحراف المعياري لهذا المتغير 12.، ويشير ذلك إلى أن البيانات لهذا المتغير تنحرف عن المتوسط الحاسبي لها بمعد 12. ويعني ذلك وجود درجة تشتت صغيرة لمعدل العائد على الأصول حول المتوسط الحسابي، وهو ما يعكس تقارب انخفاض مستويات الربح للشركات.
- تقيس نسبة التداول عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتراوحت قيمة نسبة التداول للشركات محل الدراسة بين (24.، 8.9)، ويعكس ذلك تفاوت إلى حد ما في نسبة التداول، و تركزت قيمة هذا المتغير حول متوسط 2.06 وهو مؤشر جيد لقدرة الاصول المتداولة للشركات على تغطية خصومها المتداولة في المتوسط، ويبلغ المدى لهذا المتغير8.65، والانحراف المعياري لهذا المتغير 1.6، ويشير ذلك إلى أن البيانات لهذا المتغير تنحرف عن المتوسط الحاسبي لها بمعدل 1.6 ويعني ذلك وجود درجة تشتت متوسطة إلى حد ما لنسبة التداول حول المتوسط الحسابي.
- تنوعت أعمار الشركات محل الدراسة منذ فترة تأسيسها حتى فترة الدراسة ما بين (8-57) سنة، ويعكس ذلك تفاوت كبير بين الشركات محل الدراسة من حيث عمرها، وبلغ متوسط أعمار الشركات تقريبا 30 سنة، وانحراف معياري لهذا المتغير عن المتوسط 1.28، ومدى 49 ويعكس ذلك تفاوت كبير بين أعمار الشركات محل الدراسة عن متوسطها الحسابي.

ويوضح جدول (2) التكرارات النسبية لمعلومات الافصاح عن القطاعات التشغيلية في ضوء المؤشر المستخدم كما يلي:

جدول رقم (2)

المتغير	ترميز المتغير	التكرارات النسبية	
		لا تفصح (0)	تفصح (1)
متخذ القرار التشغيلي الرئيس للقطاع	X1	33 %36.7	57 %63.3
العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات المنشاة، مثل (منتجات، ومناطق جغرافية، وتجميع بعض القطاعات)	X2	15 %16.7	75 %83.3
عدد القطاعات التشغيلية للمنشاة	X3	4 %4.4	86 %95.6
إن إدارة كل قطاع تتم بشكل منفصل	X4	34 %37.8	56 %62.2
وصف ملخص للقطاعات التي تم تجميعها والأسس التي تم الاعتماد عليها في التجميع	X5	68 %75.6	22 %24.4
أنواع المنتجات والخدمات الرئيسة للقطاع	X6	5 %5.6	85 %94.4
الإيرادات من العملاء الخارجيين	X7	8 %8.9	82 %91.1
الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى لنفس المنشأة	X8	58 %64.4	32 %35.6
إيراد الفائدة	X9	68 %75.6	22 %24.4
مصروف الفائدة	X10	58 %64.4	32 %35.6
الاستهلاك والاطفاء	X11	51 %56.7	39 %43.3
حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية	X12	66 %73.3	24 %26.7
مصروف أو دخل ضريبة الدخل	X13	81 %90	9 %10
البنود غير النقدية ذات الاهمية النسبية بخلاف الاستهلاك والاطفاء	X14	72 %80	18 %20
مبلغ الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية	X15	80 %88.9	10 %11.1
مبالغ الاضافات للأصول غير المتداولة بخلاف الأدوات المالية والأصول الضريبية المؤجلة	X16	42 %46.7	48 %53.3
أساس المحاسبة عن المعاملات بين القطاعات	X17	54 %60	36 %40
طبيعة أي فروق بين قياسات ارباح وخسائر القطاع عن قياسات أرباح وخسائر المنشاة	X18	55 %61.1	35 %38.9
طبيعة أي فروق بين قياسات أصول والتزامات القطاع عن قياسات أصول والتزامات المنشاة	X19	55 %61.1	35 %38.9
طبيعة أي تغيرات عن الفترات السابقة في طرق القياس لربح وخسارة القطاع وآثار تلك التغيرات	X20	78 %86.7	12 %13.3
طبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة على القطاعات (مثل تخصيص مصروف استهلاك على قطاع دون تخصيص الأصول القابلة للاستهلاك المتعلقة بالاستهلاك على هذا القطاع)	X21	90 %100	0 %0
الافصاح عن إعادة عرض المعلومات السابقة بسبب تغيير هيكل التنظيم الداخلي للمنشاة	X22	89 %98.9	1 %1.1
المعلومات عن المنتجات والخدمات فيما يتعلق بالإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج وخدمة	X23	57 %63.3	33 %36.7
معلومات عن مناطق جغرافية بخصوص إيرادات العملاء الخارجيين لدولة المنشاة وكل الدول الأجنبية	X24	30 %33.3	60 %66.7
معلومات عن المناطق الجغرافية فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة بخلاف الادوات المالية والاصول الضريبية المؤجلة واصول منافع ما بعد انتهاء التوظيف لدولة قامة المنشاة وجميع الدول الاجنبية	X25	56 %62.2	34 %37.8
مدى اعتماد المنشأة على عملائها الرئيسين	X26	69 %76.7	21 %23.3
الإيرادات التي تتجاوز 10% أو أكثر من إيرادات المنشأة من المعاملات مع عميل خارجي	X27	76 %84.4	14 %15.6

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن خلال الجدول (2) يتضح الآتي:

- ان أكثر المعلومات القطاعية التي يتم الإفصاح عنها هي المعلومات العامة عن القطاعات التشغيلية، حيث تراوحت قيمتها بين (24.4%، 95.6)، وبلغت أقل نسبة للإفصاح عن المعلومات القطاعية العامة هي المعلومات المتعلقة بوصف ملخص القطاعات التي يتم تجميعها والاسس التي تم الاعتماد عليها (x5)، ويشير ذلك إلى قلة عدد القطاعات التي تم تجميعها في الشركات محل الدراسة، بينما بلغ أعلى مستوى إفصاح للمعلومات القطاعية 95.6% للمتغير المتعلق بعدد القطاعات التشغيلية (x3)، حيث تفصح معظم الشركات تقريبًا عن عدد القطاعات التشغيلية لديها.
- وفيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالربح والخسارة والاصول والالتزامات للقطاعات، كان أعلى مستوى إفصاح للإيرادات من العملاء الخارجين حيث بلغ مستوى الإفصاح عن هذا المتغير 91.1%، بينما كانت أقل المعلومات إفصاحا هي المعلومات المتعلقة بمصروف او ضريبة الدخل للقطاع، حيث بلغ مستوى الافصاح عنها 10%.
- وتراوح مستوى الإفصاح للمعلومات المتعلقة بالقياس للقطاع بين (0%،40%)، حيث لم تفصح الشركات عن أي معلومات تتعلق بطبيعة وأثر أي تخصيصات غير متماثلة على القطاعات، بينما بلغ مستوى الإفصاح عن اساس المحاسبة والتعامل بين القطاعات مستوى 40% بين الشركات محل الدراسة.
- فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى المنشاة تراوح مستوى الإفصاح بين (15.6%، 66.7%)، حيث بلغ مستوى الافصاح عن الايرادات التي تتجاوز 10% مع العملاء الخارجيين 10%، بينما بلغ مستوى الافصاح عن المعلومات عن المناطق الجغرافية عن الايرادات من العملاء الخارجيين مستوى 66.7%.

كما يوضح الجدول رقم (3) متوسط الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية على مستوى قطاعات الشركات الصناعية محل الدراسة. ومن خلال الجدول (3) يتضح الآتي:

جدول رقم (3)

القطاع	عدد شركات القطاع	متوسط مستوى الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية
المواد الاساسية	19	%46
الطاقة	4	%49
السلع طويلة الأجل	3	%18.6
السلع الرأسمالية	11	%35.5
إنتاج الأغذية	8	36.19
الإجمالي	45	%40

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

- أعلى القطاعات إفصاحًا عن المعلومات القطاعية هو قطاع الطاقة والمواد الاساسية حيث بلغ مستوى الافصاح لهم على التوالي 49%، 46%، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات التي تعمل في هذين القطاعين وهما ينتميان إلى صناعة البتروكيماويات تتضمن عدة قطاعات تشغيلية تساهم في أداء عملها مقارنة عن غيرها، بالإضافة إلى أن تلك القطاعات يكون تركيز عليها بشكل كبير فيما يتعلق بمستوى الافصاح والشفافية لديها بشكل عام لارتباطها بالبيئة، ومن ثم تميل إلى زيادة مستوى الافصاح والشفافية لديها بشكل عام.
- أقل القطاعات إفصاحًا هو قطاع السلع الرأسمالية، وبلغ متوسط الافصاح عن المعلومات القطاعية لهذا القطاع 35.5% وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد القطاعات المكونة لأعمال شركات ذلك القطاع.
- على المستوى الإجمالي بلغ مستوى الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية 40% وهي نسبة جيدة إلى حد ما ولكنها تحتاج مزيد من الافصاح عن المعلومات القطاعية بشكل يسهم في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

اختبار فرضيات الدراسة

1- الفرض الأول: «لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية بين الشركات محل الدراسة»:

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار One-Way Anova لدراسة الفروق بين الشركات محل الدراسة، والتي تنتمي لعدد 5 قطاعات رئيسة، لذا نستخدم هذه الاختبار لأنه يستخدم في حالة أكثر من عينتين مستقلتين، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

ومن الجدول (4) يتضح الآتي:

وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين جميع شركات الدراسة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، حيث أظهر نتائج الاختبار مستوى معنوية (0.00) وهو ما يعني رفض الفرض العدمي **وقبول الفرض البديل بوجود اختلافات ذات دلالة احصائية لمستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية للشركات محل الدراسة.**

جدول رقم (4)

مصدر التابين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الاحتمال (المعنوية)
بين المجموعات	2.877	44	.065	85.28	.000
داخل المجموعات	.034	45	.001	-	-
الإجمالي	2.911	89		-	-

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ويستعرض الباحث في الجدول (5) مستويات الإفصاح معلومات القطاعات التشغيلية للشركات محل الدراسة كالتالي:

ومن الجدول (5) يتضح الآتي:

- وجود اختلافات في مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية بين الشركات، وكانت أكثر الشركات إفصاحًا عن المعلومات القطاعية شركة معادن حيث بلغ مستوى الافصاح لديها 81% يليها شركة ارامكو السعودية، الزامل، بي سي اى، حيث بلغت مستويات الافصاح لهم على التوالي 74%، 67%، 64.5%.
- كانت اقل الشركات افصاحا عن المعلومات القطاعية هي شركة بتروكيم، لازوردي، حيث بلغ مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية لديهم 15%.

2- **الفرض الثاني: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية»:**

ويتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة

جدول رقم (5)

م	اسم الشركة	متوسط مستوي الافصاح عن المعلومات القطاعية	م	اسم الشركة	متوسط مستوي الافصاح عن المعلومات القطاعية
1	كيما نول	%17	24	لازوردي	%15
2	بترويكم	%15	25	العبد اللطيف	%22
3	سابك	%74	26	صدق	%19
4	سافكو	%15	27	ايان للاستثمار	%30
5	التصنيع	%57.5	28	استرا الصناعية	%61
6	اللجين	%68.5	29	صادرات	%24
7	نماء الكيماويات	%41	30	بوان	%33
8	سبيكم العالمية	%44	31	صناعات كهربائية	%41
9	اسمنت الجنوبية	%26	32	الخزف السعودية	%44
10	تكوين	%57.5	33	الكابلات	%30
11	بى سى اى	%64.5	34	اميانتيت	%57.5
12	معادن	%81	35	البابطين	%26
13	زهرة الواحة	%59	36	الفخارية	%15
14	معدنية	%26	37	مسك	%30
15	صناعة الورق	%46	38	صافولا	%44
16	اليمامة للحديد	%37	39	سدافكو	%50
17	أسلاك	%30	40	المراعي	%48
18	الانابيب السعودية	%52	41	حلواني اخوان	%37
19	الزامل	%67	42	نادك	%44
20	بترو رابغ	%41	43	تبوك الزراعية	%22.5
21	الدريس	%35	44	الجوف	%22
22	ارامكو السعودية	%74	45	جازادكو	%22
23	البحري	%46	-	-	-
مستوى الافصاح الاجمالي عن معلومات القطاعات التشغيلية					%40

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.

- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة سيولة الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- « لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الانحدار البسيط لنموذج الدراسة لاختبار مدي وجود تأثير لخصائص الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية السعودية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6)

م	النماذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية للمتغير	معلمات النموذج: المعنوية	معلمات النموذج: معامل التحديد
1	النموذج الاول (أثر حجم الشركة على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	-.089	.185	-	-.481	.632	.009	%7
		Company Size	.052	.020	.274	2.673	.009		
2	النموذج الثاني (أثر الرافعة المالية للشركة على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	.323	.040	-	8.111	.000	.026	%5
		Leverage	.174	.076	.235	2.27	.026		
3	النموذج الثاني (أثر الربحية المالية على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	.399	.019	-	21.127	.00	.049	%4
		Profitability	.383	.206	.194	1.857	.049		
4	النموذج الثاني (أثر جودة المراجعة على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	.345	.025	-	**13.60**	**.000**	.002	%11
		Audit Quality	.118	.036	.329	3.269	.002		
5	النموذج الثاني (أثر درجة السيولة على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	.463	.030	-	15.326	**.000**	.013	%7
		Liquidity Level	-.029	.012	-.261	-2.532	.013		
6	النموذج الثاني (أثر عمر الشركة على مستوي الافصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية	Constant	.349	**.050**	-	**7.040**	**.000**	.243	.015
		Company's Age	.002	.001	.124	1.175	.243		

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

ومن الجدول (6) يتضح الآتي:

معنوية نماذج الانحدار لأثر خصائص الشركات (حجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية، وجودة المراجعة، ودرجة السيولة) على مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية، حيث كان مستوى معنوية هذه النماذج جميعًا أقل من مستوى المعنوية الافتراضي 05.، ومن ثم يوجد تأثير لكل من (حجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية، وجودة المراجعة، ودرجة السيولة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، في حين إن نموذج تأثير عمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية بلغ 243. وهو مستوى أكبر من مستوي المعنوية الافتراضي 005.، ومن ثم لا يوجد تأثير لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، ومن ثم يتم رفض الفروض التالية:

- " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية للشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.

- " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدرجة سيولة الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.

وقبول الفرض التالي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية السعودية.

حيث يشير الجدول السابق الى عدم وجود تأثير معنوي لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وقد يرجع ذلك الى ان التطورات الحديثة والمعايير من المفترض تطبيقها والالتزام بها بغض النظر عن عمر الشركة.

ولتحديد أكثر المتغيرات المستقلة (خصائص الشركات) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، يتم اجراء تحليل الانحدار التدريجي المتعدد وذلك على النحو التالي:

نموذج الانحدار المتعدد التدريجي:

ومن خلال الجدول (7):

يتضح ان أكثر المتغيرات تأثيرًا على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية هي الرافعة المالية للشركة، وجودة المراجعة معبر عنها (Big 4)، حيث إن الشركات التي تراجع حسابتها شركة من شركات Big 4 يكون مستوى الإفصاح لديها أفضل.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد

اسم المتغير	ترميز المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة بيتا Beta	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية
	ثابت الدالة	.277	.041	-	6.818	.000
جودة المراجعة	X4	.112	.036	.311	3.140	.002
الرافعة المالية	X2	.154	.073	.209	2.105	.038
الخصائص العامة للنموذج						
قيمة معامل التحديد		.15	Stepwise			
قيمة ف المحسوبة		7.765				
درجتي الحرية		2،87				
مستوى معنوية النموذج		.001				
الدورة		الثانية				

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي SPSS

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- إن أكثر المعلومات القطاعية التي يتم الافصاح عنها بشكل كبير هي المعلومات العامة عن القطاع وبخاصة عدد القطاعات والعوامل المستخدمة في تحديدها.

2- قطاع الطاقة هو أكثر القطاعات إفصاحًا عن معلومات القطاعات التشغيلية، وبلغ مستوى الإفصاح بذلك القطاع 49%.

3- وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية بين الشركات محل الدراسة، وكانت أكثر الشركات إفصاحا هي شركة معادن.

4- وجود تأثير إيجابي معنوي لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية.

5- وجود تأثير معنوي للرافعة المالية، العائد على الأصول للشركات، ودرجة السيولة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية.

6- عدم وجود تأثير معنوي لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية للشركات.

7- إن أكثر المتغيرات تأثيرًا على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية هي جودة المراجعة والرافعة المالية.

التوصيات

1- زيادة وعي المستثمرين والشركات بأهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية من خلال عقد الورش والندوات للتعريف بأهمية المعلومات القطاعية ودورها في تقييم الاداء.

2- وضع مزيد من الحوافز للشركات التي تتبنى مستوى عال للإفصاح عن القطاعات التشغيلية مثل الحوافز الضريبية والتمويلية وغيرها من المبادرات التي تشجع الشركات على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

3- أن تضع البورصة السعودية العديد من الضوابط والقيود على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل تطبيق معيار IFRS 8 مثل الشطب من القيد.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية

- الربيعي، رباب؛ وزينب باصي؛ ورابحة عبود. (2018). «العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح المحاسبي للمعلومات البيئية في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية»، **مجلة الدنانير**، ص 537-557.
- السيد، لطفى. (2017). **نظرية المحاسبة: القياس والافصاح والتقرير المالي**. الجزء الثاني، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 36.
- العاني، سمير شاكر. (2015). «أثر تقنيات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات الأردنية لصناعة الأدوية البشرية»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- العمري،أحمد؛ وميشيل سويدان. (2007). «الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الاردنية: دراسة ميدانية»، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، ص 1-48.
- العناتي، رضوان؛ وإيهاب نظمي؛ ورأفت سلامة؛ وأحمد كلبونة. (2011). **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، دار وائل للنشر، القاهرة، ص: 303.
- المطيري، غزاي. (2012). **العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية**. دار المنظومة، عمان، الأردن.
- الهنداوي، محمد. (2017). **العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الاختياري لدى شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية**. دار المنظومة، عمان، الاردن.
- بدوي، محمد عباس. (2009). **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**. دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، ص 15.
- بنو خالد، حمود. (2006). **أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية**. دار المنظومة، عمان، الأردن.
- حجاج، عامر؛ وإنعام الزويلف. (2018). «مستوى الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الاردنية»، **مجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ص 535-554.
- زبود، لطيف؛ وعقبة الرضا؛ ورولا لائقة. (2016). «الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)»، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، مجلد 28، العدد 2، ص20.
- زويلف، إنعام. (2014). «العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح المحاسبي عن الموارد البشرية في التقارير المالية للبنوك العاملة في الاردن»، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ص 45-62.
- سالم، فضل كمال. (2018). «مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرة على اتخاذ القرارات المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- عبد الرحيم، رضا محمود محمد. (2018). أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (41) علي قيمة الشركة - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***الفكر المحاسبى***، ***22***(7), 11-67. doi: 10.21608/atasu.2018.36608
- علي، الشيماء محمد. (2016). «تحليل العلاقة بين نظم المعلومات القطاعية وفلسفة التوقيت المنضبط وأثرها على خفض التكلفة»، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص 365-387.
- عودة، ريم. (2017). **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**. غزة، فلسطين.

- عيسى، سيروان؛ وعدنان حمد تركي الزغول. (2017). **العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الطوعي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العر اقية**. العراق، المنهل.
- كرجي، محمد باقر. (2017). «قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- لطفي، أمين السيد. (2008). **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**. الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 50.
- مزياني، نور الدين ؛ و عبير لخشين. (2018). «أثر خصائص المؤسسة على مستوى الافصاح عن الموارد البشرية في فرنسا: دراسة تطبيقية، **مجلة رؤى اقتصادية**، ص 108-119.
- مطر، محمد. (2017). **مبادئ المحاسبة المالية**. ط 4. دار وائل، الأردن، ص169.
- مليجي، مجدي عبد الحكيم. (2014). «أثر التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية تطبيقية»، **مجلة المحاسبة والمراجعة AUJA**، ص 1-49.
- ميرزا، عباس؛ وجراهام هولت؛ وماغنوس أوريل. (2001). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**. الأردن: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- ناصر، جعفر فالح. (2017). «القياس والافصاح المحاسبي عن راس المال الفكري واثرهما في قيمة الوحدة الاقتصادية: دراسة في المصرف العقاري»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

ثانيًا - مراجع باللغة الانجليزية

- Alanezi, F. S.; Alfraih, M. M. & Alshammari, S. S. (2015). "Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies", **International Business Research**, 9 (1), p. 136.
- Aleksanyan, M. & Danbolt, J. (2015). "Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better?", **Accounting in Europe**, 12 (1), pp. 37-60.
- André, P.; Filip, A. & Moldovan, R. (2016). «Segment Disclosure Quantity and Quality Under IFRS 8: Determinants and the Effect and Financial Analysts' Earnings Forecast Errors", **The International Journal of Accounting**, 51 (4), pp. 443-461.
- Arya, A.; Frimor, H. & Mittendorf, B. (2013). "Compliance with Segment Disclosure Initiatives: Implications for the Short and Long Run", **Managerial and Decision Economics**, 34 (7-8), pp. 488-501.
- Bugeja, M.; Czernkowski, R. & Moran, D. (2015). "The Impact of the Management Approach on Segment Reporting", **Journal of Business Finance & Accounting**, 42 (3-4), pp. 310-366.
- Charumathi, B. & E. S. Suraj. (2014). "Comparing Stock Valuation Models for Indian Bank Stocks", **International Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 2, No. 2, pp. 111-127.
- Farias, P. & Rodríguez, R. (2015). "Segment Disclosures under IFRS 8's Management Approach: Has Segment Reporting Improved?", **Spanish Journal of Finance and Accounting**, 44 (2), pp. 117-133.
- Hairul, Anuar Peni Nugraheni. (2014). "Implication of Shariah on the Voluntary Disclosure of Indonesian Listed Companies", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, pp. 76-98.
- He, L.; Evans, E. & He, R. (2016). "The Impact of AASB 8 Operating Segments on Analysts' Earnings Forecasts: Australian Evidence", **Australian Accounting Review**, 26 (4), pp. 330-340.
- Ibrahim, K. & Jaafar, H. (2013). "Corporate Governance and Disclosure on Segment Reporting: Evidence from Nigeria", **Global Business and Finance Research Conference**, pp. 1-19.

- Kajuter, P. & Nienhaus, M. (2017). "The Impact of IFRS 8 Adoption on the Usefulness of Segment Reports", **Abacus**, 53 (1), pp. 28-58.
- Lucchese, M. & Di Carlo, F. (2016). "The Impact of IFRS 8 on Segment Disclosure Practice: Panel Evidence from Italy", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 6 (1), pp. 96-126.
- Mardini, G. H. (2017). "Narrative Disclosures under IAS 14R and IFRS 8 by Qatar Listed Companies", **GSTF Journal on Business Review**, (GBR), 2 (3).
- Mardini, G. H.; Tahat, Y. A. & Power, D. M. (2013). "Determinants of Segmental Disclosures: Evidence from the Emerging Capital Market of Jordan", **International Journal of Managerial and Financial Accounting**, 5 (3), pp. 253-276.
- Mateescu, R. A. (2016)." Segment Disclosure Pratices and Determinants: Evidence from Romanian Listed Companies", **The International Journal of Management Science and Information Technology**, (20), pp. 40-51.
- Nichols, N. B.; Street, D. L. & Tarca, A. (2013). "The Impact of Segment Reporting Under the IFRS 8 and SFAS 131 Management Approach: A Research Review", **Journal of International Financial Management & Accounting**, 24 (3), pp. 261-312.
- Perek. A. A. & S. Perek. (2012). "Residual Income versus Discounted Cash Flow Valuation Models: An Empirical Study", **Accounting & Taxation**, 4 (2), pp. 57-64.
- Scaltrito, Davide. (2016). "Voluntary Disclosure in Italy Firm-specific Determinants: An Empirical Analysis of Italian Listed Companies", **Euromed Journal of Business** ,pp. 272-303.
- Soliman, Mohamed. (2013). "Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt", **Research Journal o Finance and Accounting**, pp. 71-80.

Disclosure of Segment Information in the Annual Financial Statements And the Factors Affecting it: An Applied Study in Saudi Industrial Companies

Hanan Shuhail Al-Shuhail
Master's Researcher in Accounting Department
College of Business Administration
King Faisal University

Dr. Nahla Mohamed El-Sayed Ibrahim
Assistant Professor of Accounting
College of Business Administration
King Faisal University

ABSTRACT

This study aimed to test and analyze hypotheses related to if there are statistical differences between companies in disclosing their segments information. Moreover, this study focuses on identifying the effect of the company's characteristics (The size of a company, Leverage, Profitability, Audit quality, The level of liquidity, The company's age) on the level of disclosure. A descriptive analytical approach is used in this study with 45 Saudi industrial companies in different sectors during the year 2018-2019.

The study found that those differences are existing, and Maaden company has the highest disclosure level. In addition, the size of the company, leverage, profitability and the level of liquidity have a positive impact on the level of disclosure of segments information while the company's age does not have any impact.

This study recommends that companies need to increase the awareness of the importance of segments information disclosure by holding workshops and seminars. Also, developing an Indicator for information segments disclosure that follow the requirements of IFRS 8 of operation segments can contribute in improving the comparison way between the disclosure level of companies.

Keywords: *Company Size, Financial Leverage, Profitability, Audit Quality, Liquidity Degree, Company Age.*